تحذيرات من أثر الحرب التجارية على الاستقرار المالي

الصين تقرض أبوجا 328 مليون دولار لتحسين قطاع الإتصالات

شينخوا: تشونغتشينغ الصينية تؤسس صندوقا لقطاع أشباه الموصلات بقيمة 7.3 مليار دولار

تشونغ شان

زوار في معرض بتشونغتشينغ جنوب غرب الصين

قالت الرئاسة النيجيرية إن إكسيم بنك الصيني سيقرض أبوجا 328 مليون دولار لتحسين البنية التحتية للاتصالات في البلد الواقع غرب أفريقيا.

يأتي هذا في مستهل زيارة مدتها ستة أيام يقوم بها الرئيس النيجيري محمد بخاري للصين.

ويعد ضعف الاتصالات تحديا كبيرا للشركات العاملة في نيجيريا، وهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا والأكبر من حيث عدد السكان ولديها واحد من أكبر الاقتصادات في القارة.

والاتفاق هو الأحدث بين عدد من تسهيلات القروض الصينية لنيجيريا منذ أن تولى بخاري منصبه في عام 2015، ويأتي في الوقت الذي تسعى فيه بكين لتوطيد علاقاتها في أفريقيا.

وقالت الرئاسة النيجيرية في بيان عبر البريد الإلكتروني إن القرض جزء من "التزام الإدارة الحالية بوضع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن تخطيطها الاستراتيجي الوطني".

وقالت إدارة بخاري إنها تريد تحسين البنية التحتية التكنولوجية في البلاد لتعزيز النمو وخلق وظائف مع سعيها لتقليل الاعتماد على مبيعات النفط التي تشكل نحو ثلثي إيرادات الحكومة.

قالت جريدة تابعة للحزب الشيوعي الصيني يوم السبت إن البلاد قد تتضرر في الأجل القريب من الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة، بما في ذلك من الأثر السلبي على الاستقرار المالي لكنها أشارت إلى أن النمو المطرد في الصين لن يتغير.

وحذر مقال تحليلي نشرته جريدة تشيوشي، ومعناها السعي للحقيقة، من أن الخلافات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن وبكين قد تقوض "النمو الاقتصادي الصيني والاستقرار المالي والتجارة والاستثمار والتوظيف وأرزاق الناس"، خاصة في القطاعات المنكشفة على إجراءات الرسوم الجمركية التي تتخذها الولايات المتحدة.

لكنها قالت إن "في الوقت ذاته، يجب أن نرى أن أساسيات التطور الاقتصادي الصيني لم تتغير. وبوجه خاص فإن الهيكل الاقتصادي الصيني تحسن كثيرا في السنوات الأخيرة، وهو ما أدى بشكل فعال إلى تحسن قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية".

واتهم المقال الولايات المتحدة بأنها هي من "أثارت" تلك الخلافات، لكنه قال إن الصين ستسرع وتيرة البحث وتطوير التكنولوجيات الأساسية وتحسين هيكلها الصناعي وتعزيز التنوع السوقي وزيادة دعم الطلب المحلي "من أجل تحويل ما هو سيء إلى خير".

أضاف أن الإدارة الصينية للاقتصاد الكلي تتمتع "بمجال سياسة كاف" لمواجهة الأثار السلبية وإن السياسات المالية من المحتمل أن تلعب "دورا أكبر في زيادة الطلب المحلي وأعادة الهيكلة".

وفي مقال منفصل نشرته تشيوشي يوم السبت، دعا وزير التجارة الصيني تشونغ شان إلى "تعزيز الواردات بشكل استباقي لتعزيز التوازن التجاري".

وكتب تشونغ يقول إن على الصين أن "تعزز حماية حقوق الملكية الفكرية، وأن تحمي الحقوق المشروعة للمستثمرين الأجانب ومصالحهم، وأن تخلق بيئة أعمال جيدة للاستثمار في الصين".

أضاف أن الصين "ستسهل دخول السوق كثيرا... وستتوسع بشكل مطرد في انفتاح القطاع الصناعي والاستمرار في تعزيز انفتاح قطاع الخدمات، وتعزيز انفتاح قطاعات الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية".

وتحركت الصين لتخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية في ظل الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة.

لكن مسؤولا قال في وقت سابق من هذا العام إن تحقيق الصين لانفتاح قطاعها المالي على البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية سيكون على أساس المعاملة بالمثل.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن مدينة تشونغتشينغ الواقعة جنوب غرب الصين تخطط لتأسيس صندوق بقيمة 50 مليار يوان (7.3 مليار دولار) للمساعدة في تطوير قطاع أشباه الموصلات.

وقالت شينخوا إن الصندوق سيقدم ما يصل إلى 20 مليون يوان لمشروعات الدوائر المتكاملة التي يصل حجم الالتزامات الاستثمارية فيها إلى 500 مليون يوان، وما يصل إلى خمسة ملايين يوان للمشروعات التي يصل حجم الالتزامات الاستثمارية فيها إلى 20 مليون يوان.

كما ذكر التقرير أن تشونغتشينغ ستقدم ما يصل إلى 20 مليون يوان لديموقراطيتنا، وخيانة لهذه الثقة".

قومي متكامل للابتكار في مجال الدوائر وتأسيس منصة خدمات عامة تزود الشركات بخدمات من بينها أدوات التصميم الإلكتروني المميكنة وقاعدة لبيانات الملكية الفكرية.

ووضعت بكين قطاع أشباه الموصلات كأولوية في إطار استراتيجية "صنع في الصين"، ومن شأن وجود صندوق مدعوم من الدولة تقديم الدعم لقطاع صناعة الرقائق المحلي للمساعدة في تقليص الاعتماد على الواردات.

محللون: «الفائدة» المؤثر الأكبر في تذبذب أسعار صرف العملات العالمية

الفائدة تؤثر في سعر وقيمة العملات

قال لـ"الاقتصادية" محللون، إن العملات العالمية شهدت تذبذبا في أسعار الصرف خلال العام الجاري تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية، إذ تمكن عدد من العملات من استعادة بريقها، وأخرى تحاول الخروج من أزمتها.

وأكد عبدالله الصيرفي المختص في العملات، أن العملات العالمية تشهد يوميا تغيرا في أسعار الصرف مقابل العملات الرئيسة، معتبرا أسعار الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في سعر وقيمة العملات، إضافة إلى حركة رؤوس الأموال التي تقيس قيمة العملة، حيث تجذب أسعار الفائدة المرتفعة رؤوس الأموال الأجنبية، وهناك عوامل جيوسياسية داخلية وخارجية، إضافة إلى مستويات الأسعار النسبية التي كلما انخفضت ارتفع الطلب على السلع والخدمات.

بدوره، قال خالد العمودي محلل مالي، إن عديدا من العملات الآسيوية تمكنت من استعادة مكانتها ورفعت أسعار الصرف كالروبية الهندية والروبية الإندونيسية، بعد أن تراجع سعر صرفها كثيرا، حيث شهدت اضطرابات عديدة امتدت لأكثر من عام وصلت إلى أدنى مستوى موضحا أن اليورو تمكن من العودة إلى سعر الصرف المأمول، كما انخفض البيزو الفلبيني إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عشرة أعوام.

من جانبه، قال حاتم الطلوب مختص في العملات، إن تراجع مؤشر القوة الشرائية متوقع في أوقات انخفاض قيمة العملات، فمثلا سعر الجنيه السوداني الذي عانى انخفاض قوته الشرائية، تراجع سعر صرفه في وقت يعاني فيه الاقتصاد السوداني شح العملات الأجنبية.

ميزانيات 5 مصارف مركزية كبرى تقفز إلى 6 تريليونات دولار

قفزت ميزانيات خمسة مصارف مركزية عالمية كبرى إلى ستة تريليونات دولار خلال عشر سنوات وتحديدا منذ الأزمة المالية العالمية في 2008.

وبحسب "رويترز"، فقد بلغت أصول البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي الياباني، والبنك المركزي الأمريكي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا المركزي ستة تريليونات دولار منذ عام 2008 الذي شهد الأزمة المالية العالمية، التي تعتبر أكبر أزمة مالية مر بها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وتسببت الأزمة المالية التي انطلقت في عام 2007، في تعرض عدد كبير من المصارف والشركات في أوروبا والولايات المتحدة إلى الإفلاس، كما فقد ملايين الأشخاص عملهم، وانخفض معدل النمو العالمي. وبعد عشر سنوات تمكنت بعض قطاعات الأنظمة المالية من التعافي واستعادت مستويات ما قبل الأزمة كأسواق الأسهم، بينما لا تزال الأزمة تلقي بظلالها حتى الآن على بعض المؤشرات الأخرى مثل معدلات الفائدة المنخفضة وبرامج التيسير الكمي.

ورغم التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي عامة واقتصادات البلدان الرأسمالية عالية التطور خاصة في الآونة الأخيرة، فإنه يصعب القول إن الاقتصاد الدولي قد تعافى تماما من الأزمة التي عصفت به منذ عشر سنوات التي بدأت بوادرها في 2007 وأسدل المشهد الدرامي الأخير عليها في عام 2008.

إلى ذلك، يعتزم البنك المركزي الياباني تقليص مشترياته من سندات الخزانة خلال الشهر المقبل، في الوقت الذي يترقب فيه المستثمرون تخفيف البنك قبضته على ثاني أكبر سوق لأدوات الدين في العالم.

كان البنك المركزي قد أعلن نهاية الأسبوع الماضي تقليل عدد الأيام التي يشتري فيها سندات الخزانة التي يراوح مداها من عام إلى عشرة أعوام بمقدار يوم واحد، في حين رفع كمية السندات التي يمكنه شراؤها في ايام الشراء.

الحكومة التونسية ترفع أسعار الوقود للمرة الرابعة هذا العام

رفعت الحكومة التونسية أسعار الوقود بنحو 4 في المئة وهي المرة الرابعة التي ترفع فيها الأسعار هذا العام في محاولة لكبح عجز الموازنة والاستجابة لمطالب المقرضين الدوليين بإجراء إصلاحات.

وقالت وزارة الصناعة في بيان إن سعر لتر البنزين سيرتفع إلى 1.985 دينار تونسي من 1.925 دينار بدءا من يوم الأحد. وكانت المرات الثلاث السابقة التي رفعت فيها الحكومة أسعار الوقود هذا العام في يناير كانون الثاني ومارس آذار ويونيو حزيران.

وقال مسؤولون إن مخصصات دعم الوقود المتوقعة هذا العام سترتفع من 1.5 مليار دينار إلى 4.3 مليار دينار مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ويضغط صندوق النقد الدولي على تونس لخفض العجز في موازنتها وزيادة أسعار الوقود والكهرباء لتعويض الارتفاع في أسعار النفط .

عامل بمحطة غاز في تونس

تيريزا ماي لن تقدم أي تنازل حول بريكست

تعهدت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي امس الأحد بالتمسك بخطتها بشأن العلاقات التجارية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي بعد بريكست، بمواجهة معارضة شديدة من أنصار الانفصال.

وكانت ماي عرضت في يوليو خطة نصت على خروج بريطانيا من السوق الموحدة مع إنشاء "منطقة تبادل حر" جديدة للبضائع ومنتجات الصناعات الزراعية مع الاتحاد الأوروبي تقوم على اتفاق جمركي ومجموعة من القواعد المشتركة .

وواجه المشروع الذي عرف بـ"خطة تشيكرز" باسم المقر الصيفي لرئاسة الحكومة البريطانية حيث تم التوصل إليه، على الفور معارضة قوية من دعاة بريكست متشدد في صفوف حزبها المحافظ نفسه إذ اعتبروا أنه ينحرف عن نتيجة الاستفتاء الذي أفضى في يونيو 2016 إلى الخروج من الاتحاد.

وعلى الإثر استقال وزير الخارجية بوريس جونسون والوزير المكلف بريكست ديفيد ديفيس في خطوة كان له وقع شديد، فيما شكك قادة الاتحاد الأوروبي بإمكان تطبيق الخطة.

وكتبت ماي في صحيفة "ديلي تلغراف" "لن أكون مرغمة بالقبول بتسويات على مقترحات خطة تشيكرز ليست في مصلحتنا الوطنية". ومن المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 30 مارس 2019، على أن تتوصل لندن وبروكسل إلى اتفاق بحلول أكتوبر لترتيب شروط الطلاق وإرساء قواعد علاقتهما المستقبلية، بحيث يكون أمام البرلمانات الوطنية مهلة كافية للمصادقة على الاتفاق.

وفي مواجهة معارضة شديدة من مؤيدي بريكست لخطتها، رددت ماي أنها تفضل عدم التوصل إلى اتفاق بدل تقديم تنازلات إضافية لبروكسل.

وكتبت "سنكون على استعداد لعدم التوصل إلى أي اتفاق إذا لزم الأمر"، مستبعدة مرة جديدة تنظيم استفتاء ثان حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وكتبت "إنّ طرح السؤال مرة جديدة سيكون خيانة كبرى لديموقراطيتنا، وخيانة لهذه الثقة".

تيريزا ماي لن تقدم تنازلات

«فيتش» تخفض تصنيف إيطاليا لإرتفاع المخاطر

مقر فيتش

خفضت وكالة "فيتش" توقعات التصنيف الائتماني لإيطاليا، مشيرة إلى أن الخطط المالية للحكومة الجديدة تخاطر بدرجة من التخفيف المالي.

وأفادت وكالة "بلومبيرج" للأنباء، أن الوكالة غيرت توقعاتها الائتمانية للبلاد من وضع "سلبي" بعد أن كانت عند وضع "مستقر".

وأبقت وكالة التصنيف الائتماني على تصنيفها بشأن الائتماني الخارجي طويل الأجل، عند "بي.بي.بي"، وهو قرار رحبت به الحكومة الإيطالية، واستشهدت به كدليل على مصداقية برنامجها الاقتصادي.

وقالت وكالة "فيتش" في تقرير لها إن "مخاطر تراجع الإصلاحات الهيكلية، التي تؤثر بالسلب على أساسيات الائتمان في إيطاليا، زادت قليلا، من وجهة نظرنا، وتتضاعف المخاطر المالية والمخاطر السياسية الأخرى بسبب الدرجة الكبيرة بشكل نسبي من عدم اليقين السياسي".

وأظهرت بيانات معهد الإحصاء الإيطالي "آيستات"، تراجعا في معدل نمو الاقتصاد الإيطالي خلال الربع الثاني من العام الحالي إلى أقل مستوى له منذ عامين.

وبلغ معدل نمو الاقتصاد الإيطالي خلال الربع الثاني من العام الحالي 0.2 في المائة، مقارنة بالربع الأول من العام مقابل نموه بمعدل 0.3 في المائة خلال الفترة نفسها من العام الماضي وهو ما جاء متفقا مع التقديرات الأولية المنشورة في 31 تموز (يوليو) الماضي.

وكانت المرة الأخيرة التي سجل فيها الاقتصاد الإيطالي نموا بمعدل 0.2 في المائة في الربع الثالث من 2016 وهو أيضا أقل معدل نمو منذ الربع الأخير من 2016 عندما سجل نموا بمعدل 0.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وأشار معهد الإحصاء إلى نمو الإنفاق الاستهلاكي في إيطاليا خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بالربع الأول، في حين زاد الإنفاق على السلع الرأسمالية بنسبة 2.9 في المائة وزادت الواردات 1.8 في المائة خلال الفترة نفسها.

في الوقت نفسه، سجل الاقتصاد الإيطالي نموا سنويا بمعدل 1.2 في المائة خلال الربع الثاني من العام الحالي بعد نمو بمعدل 1.4 في المائة سنويا خلال الربع الأول وفقا للبيانات النهائية، في حين كانت البيانات الأولية قد أشارت إلى نموه بمعدل 1.1 في المائة فقط خلال الربع الأول.

مطالبة بـ 8 مليارات دولار تهدد إدراج «إم.تي.إن» النيجيرية

قالت مصادر "إن خطة مجموعة "إم.تي.إن" للاتصالات لإدراج وحدتها النيجيرية من خلال طرح عام أولي هذا العام بات في خطر، بعد أن أمر البنك المركزي شركة الاتصالات الجنوب إفريقية العملاقة بتسليم مبلغ 8.1 مليار دولار يقال إنه جرى تحويله إلى الخارج بشكل غير مشروع.

وبحسب "رويترز"، فقد زعم بنك نيجيريا المركزي أن "إم.تي.إن" استخدمت شهادات صدرت على نحو غير صحيح لتحويل أموال خارج نيجيريا بعد أن حولت شركة الاتصالات العملاقة قروض مساهمين في الوحدة النيجيرية إلى أسهم ممتازة في عام 2007، وتنفي "إم.تي.إن" الاتهامات.

وقالت الهيئة المالية المعنية "إن بنوك "إم.تي.إن" فشلت في أن تثبت أن مجموعة الاتصالات التزمت بجميع اللوائح المنظمة للنقد الأجنبي في البلاد".

وكانت أكبر شركة اتصالات في إفريقيا قالت من قبل "إنها تسعى لإدراج الوحدة هذا العام في أكبر سوق لها في البلد الأكبر من حيث تعداد السكان في إفريقا، الذي يعيش فيه 190 مليون نسمة، مع اتجاهها إلى التوسع في خدمات المحمول لتعزيز أرباحها".

لكن ثلاثة مصادر على دراية بالموضوع، أشارت إلى أن حجم المطالبة التي يطالب بها البنك المركزي يؤثر في ظروف السوق، وهو ما يلقي بظلال من الشك على احتمال اكتمال العملية بنهاية العام، إن اكتملت أصلا.

وأفاد أحد المصادر المطلعة بأن الأمر "سيؤثر في الجداول الزمنية والأحداث الرئيسية"، طالبا عدم نشر اسمه. أضاف أن "هذا التطور يعني أن النشرة التمهيدية الخاصة بالطرح الأولي التي جرى إعدادها سيتعين تعديلها".

ادراج «إم.تي.إن» قد لا يتم